قرأت الملفّ السابق من الآداب

عمقٌ يغري بتعميق الحَفْر

علي الشهابي*

كرّست الآداب ملفّها السابق (على عددين) لأزمة اليسار العربيّ أملاً في مقاربتها بطريقةٍ تسهم في حلّها نظريًا، باعتبار ذلك هو المدخل لخروجه منها. واتسمت المقالاتُ بتجاوز الحديث عن أصل مشكلة اليسار التقليديّ، لتطرحَ ماهيّةَ يسار المستقبل المختلف نوعيًا. وبهذا أعلنتْ موتَ ذلك اليسار إنْ ظلّ على حاله، وانتفاءَه ليتجسّدَ في غيره إنْ بدّل ماهيّته. وهذه وحدها ميزة، فكيف أنّ تلك المقالات أوغلتْ أعمق!

غير أنني رأيتُ الملفّ يقصّر عن بلوغ قاع المشكلة، وإنْ كان التعميقُ غيرَ ممكن لولاه. وهذا يعني أنّ نقدي للملفّ هو من قبيل التغذية الراجعة feedback لما قدّمه، وسأستهلّه بملاحظتين:

١ ـ بديهيّ أن أقتصر من المقالات على أفكارها، وعلى عيّناتٍ تخدم إعطاءَ شكلٍ ملموسٍ لمفهوم «التجاوز» الذي يطالب به الطاهر لبيب في الجزء الثّاني من الملفّ. لكنه في حين يدعو اليسارَ إلى تجاوز ذاته، فإنني سأدفع باتجاه تجاوز كلّ الوضع السياسيّ القائم ـ فهذا هو ما يحرِّر السياسة، وبتحريرها يتحرّر اليسارُ واليمينُ وما بينهما.

٢ ـ لا شكّ في أنّ هناك كلّ المسوِّغات لطرح موضوع «اليسار العربيّ» بالعامّ، لأن هناك شروطًا عامّةً في البلدان العربيّة تسمح بالتعميم. لكنّ بقاء التحليل عامًا يبقيه سطحيًا لأنه يُفقده التعقّدَ الخاصّ في كلّ دولةٍ عربيّة. التعميم يموِّه المشكلة أكثرَ مما يوضّحها؛ وهذا ما عبّر عنه ياسين الحاجّ صالح بقوله إنّ النقاش المثمر في هويّة اليسار لا يسعه إلاّ أن ينطلق من موقع محدّد لا تكفي عبارةُ «العالم العربيّ» لتعريفه؛ «ويعود ذلك إلى تعدّد الدول العربيّة، وتطوّرها غير المتكافئ، والاختلاف الكبير في حقولها السياسيّة والإيديولوجيّة وفي المشكلات والتحدّيات التي تُطرح عليها» (الجزء الثاني من الملفّ) (ولهذا قصر بحثه على سوريا). وأضيف بأنّ الانطلاق من الواقع العربيّ كساحةٍ للتحليل هو انطلاقٌ من موقع اليسار القوميّ الذي لا يعترف بالوجود الفعليّ للدولة «القطْرية» مع أنّ هذه باتت الإطارَ الوحيدَ لتطوّر كلّ واحدٍ من الشعوب العربيّة (راجع مقالي في **الحياة** ٢٠١٠/٨/٦) لذا فالانطلاق من الواقع العربيّ للبحث في واقع كلّ دولةٍ عربيّةٍ على حدة هو محاولة لجعل واقع العرب المتخيَّل وسيلةً لمعرفة واقعهم الفعليّ ـ وهذا، إبستمولوجيًا، جنون! لهذا سأتناول المشكلة كما تتجلّى، بشكل خاصّ، في سوريا.

تشظّي اليسار ومفهومه

تناول راتب شعبو، وبشكلٍ صحيح، مشكلة مفهوم اليسار الآن، وما آل إليه اليسارُ التقليديّ. قال عن الأول إنه «بات عاجزًا عن إعانة مستخدميه،» إذ لا فائدة لمفهوم اليسار في التحديد السياسيّ بين اتجاهيْ يلتسن وغورباتشوف في الاتحاد السوفياتيّ، و٨ و١٤ آذار في لبنان، وفتح وحماس في فلسطين، ونجّاد وموسوي في إيران، ليصل إلى أنه «مع انتهاء الحرب الباردة... انهارت وتشظّت جملةُ القياس التي خدمتْ في تحديد يساريّة اليسار،» وبانهيارها انهار اليسارُ نفسه. وقد اتّخذ انهيارُه شكلين بارزين: الأول حنّط نفسَه بنفسه عندما اعتبر أنّ الهزيمة مجرّد «انتكاسة،» وربّما تمهيد لنصر يساريّ قادم؛ والثاني تَحَلّل بملاءمة «مفاهيمه القديمة مع جملة المفاهيم الليبراليّة المنتصرة،» لتصبح عنده السياسةُ الأمريكيّة التي دَمّرت العراقَ وأدّت إلى القتل والتهجير والمجازر الطائفيّة «نوعًا من ضرورةٍ تاريخيّة.» هكذا خسرتْ قوى اليسار كتلتَها «لصالح القوى التي تمثّل أحدَ المشروعين المتصارعين في المنطقة: المشروع الأمريكيّ، والمشروع المناهض الذي يغْلب عليه الطابعُ الإسلاميّ» ـ وكلاهما يجتمع «على معاداة اليسار العربيّ.» وبالتالي باتت «الخارطةُ السياسيّةُ الجديدة لا تعترف باليسار كما كان يحدّد نفسَه في السابق؛ وهذا يعني أنّ ثمة مصالحَ عامّةً لكتلٍ بشريّةٍ واسعةٍ تغيب تحت ستار الصراع المذكور.» ويختم بأنّ «الواقع الجديد يستوجب، إذنْ، ولادةَ يسارٍ جديدٍ يبني هويّتَه على نواةٍ مستقلّةٍ عن ذاك الصراع...» (الجزء الأوّل من ملفّ اليسار).

المفارقة أنّ شعبو يعنون مادّتَه «في ضرورة خلق نواةٍ جديدةٍ لليسار،» مستنتجًا أنّ الواقع الجديد يستوجب ولادةَ يسارٍ يبني هويّته على «نواة مستقلّة» عن الصراع الأمريكيّ/الإسرائيليّ ـ الإسلاميّ. غير أننا لا نجد أيَّ تحليلٍ يجعل من العنوان مقدّمة للاستنتاج! إنّ إصراره على أن تكون هذه النواة المستقلّة «يساريّة» تمليه رغبتُه، مادام يقرّره تقريرًا ويوهم باستنتاجه عبر كلمات من قبيل «يستوجب» و«إذن.» فبأيّ حقّ يقرّر أنّ هذه النواة ينبغي أن تكون «يساريّة»؟ ألأنّ «اليسار» عنده، بغضّ النظر عن محتواه، على رأسه ريشة؟ ماذا عن البورجوازيّة السوريّة المرتبطة مصالحُها بالرأسماليّة العالميّة، خصوصًا بأوروبا عبر تركيا: أهي يساريّة أمْ جزءٌ من ذاك المحور المتصارع؟ والنظام السوريّ نفسه، أهو يساريٌّ أمْ مكوِّنٌ عضويٌّ من مكوِّنات ذاك المحور؟ بديهيّ أنه لا هذا ولا ذاك، بل له أجندتُه الخاصّة، ويتعامل مع طرفَي المحور براغماتيًا.

في ماهيّة هذه النواة

هذه النواة لا بدّ من تشكيلها بالاتجاه المذكور فعلاً، كما ذكر شعبو، لأنّ الواقع يتطلّب مناقضة ذلك المحور. لكنّ نقطة ضعفها تكمن في توصيفها «يسارية»:

---

* ـ كاتب فلسطينيّ مقيم في دمشق.

١ ـ الاسم دالٌّ يدل على مدلول، وتُستحسن تسميةُ الشيء الجديد باسم جديد منعًا للبس. أما التعريف فجامعٌ ـ مانعٌ في طبيعته، يَجمع في ذاته كلَّ العناصر المكوّنة للشيء المعرَّف ويَمنع غيرَها من الدخول فيه. لكنّ هذا الفارق، الواضحَ منطقيًا بين الاسم والتعريف، يَسْهل محوُه سياسيًا. فكلّ المقالات التي تدعو إلى تشكيل تيّار سياسيّ جديد تسمّيه «يسارًا،» أما اليسار التقليديّ فيعرِّف نفسَه بأنه «اليسار» المدافع عن مصالح الطبقات الشعبيّة ضدّ «اليمين» البورجوازيّ الـ... الـ.... وماهيّة اليسار التقليديّ رسّختْها عقودٌ طويلةٌ في ذهن الجمهور، لذا يصْعب على هذا الأخير التمييزُ بينه وبين اليسار المقصود في رأي كتّاب تلك المقالات، وبينهم شعبو. وهذه أفضلُ وسيلةٍ لصدّ الجمهور أيضًا عن اليسار الجديد.

٢ ـ صحيح أنّ اليسار التقليديّ يدافع عن العدالة الاجتماعيّة، لكنه يعزلها عن العمق الذي هي منه وفيه، مكرِّسًا الواقعَ المتخلّفَ الذي يمنع تحقيقَها. لنعاينْ جانبًا من المشهد السوريّ: تأخذ الدولةُ من الأغنياء، بالمتوسّط، حوالى عشرة آلاف دولار ضريبة رفاهية عن كلّ سيّارةٍ حديثة؛ وبالتوازي، توزِّع نقدًا على الفقراء مقابلَ ارتفاع أسعار المحروقات، وتعيل الكثيرين من عمّال القطاع العامّ وموظّفيه الفائضين عن الحاجة... حتى إنّ بعض مصانعهم ومؤسّساتهم مغلقة، ولا تسرّحهم كرمى لتلك العدالة. الواضح أنّ الدفاع عن العدالة في هذه الحال دفاعٌ عن تخلّف سوريا؛ ذلك لأنّ العدالة لا تتحقّق بالتصدّق على الفقراء، بل بتطوير البنية الاقتصاديّة الذي يرسي أساسَ العدالة الاجتماعيّة، ويمهّد لفعل اليسار في الدفع باتجاه المزيد منها.

إنّ مهمّة هذه النواة، إذنْ، هي طرحُ برنامج سياسيّ لتطوير سوريا على كلّ المستويات، وأهمُّها الاقتصاديّ، لأنّ المجتمع الذي لا يتطوّر اقتصاديًا يتخلّف. صحيح أنّ الصراع مع إسرائيل يعوِّق التطوّر الاقتصاديّ لأنه يَفرض على سوريا محيطًا من عدم الاستقرار؛ لكنْ ينبغي أن تظلّ «النواة» موحّدة، بتوأم جنينها اليمينيّ واليساريّ، ريثما تمتلك سوريا مقوِّمات الانخراط في المشروع الرأسماليّ العالميّ. وهذه المقوِّمات تتمثّل، خارجيًا، بالسعي إلى إرغام إسرائيل على حلّ الصراع عبر الانسحاب من الجولان، وداخليًا بتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة وتحقيق الديموقراطيّة. بعدها، يمْكن لهذه النواةَ أن تفرِّخ يمينًا ويسارًا جديديْن قابليْن للحياة.

لماذا تأجيلُ الانفصال بين اليمين واليسار؟

لأن الواقع يستدعيه مادامت تلك النواة نواةً؛ ولن تتبلور سياسيًا إلا حين تُصارع المحورَ الأمريكيّ/الإسرائيليّ – الإسلاميّ، وستعوّقها جزئيًا ديكتاتوريّةُ السلطة وأفكارُ اليسار التقليديّ. هذه هي الحال لأنّ يسار المستقبل ويمينَه طرفٌ سياسيٌّ واحدٌ في هذه المرحلة، لا طرفان، بسبب وحدة مهمّتهما المركزيّة. هذه الوحدة تتبيّن أيضًا أولاً من خلال واقع اليسار والطبقات الشعبيّة التي من المفترض أن يدافع عنها، وثانيًا عبر معاينة المقالات التي سعت إلى استشراف ماهيّة يسار المستقبل.

١ ـ من الواضح أنّ اليسار ليس عنده ما يدافع به جديًا عن مصالح الطبقات الشعبيّة الآن لأنّ هذه الطبقات نفسها لا مصلحة أساسيّة ملموسة لها تدافع عنها. خذْ حالة العمّال: إنْ رأى العاملُ أنّ ربّ العمل يربح الكثيرَ بتشغيله ولا يعطيه إلاّ القليل، فسيشعر بالظلم، ويحتجّ؛ أما عندما يشعر أنه ليس ضروريًا لعمليّة الإنتاج، وأنّ الدولة تشغّله (أو لا تسرّحه) كي لا يموت جوعًا، فمن الطبيعيّ أن يسبِّح بحمدها ليلَ نهار. العمّال لا يحتجّون، إذنْ، لا لأنّ الدولة تسيطر على نقابات العمّال، بل لأنهم يحتاجونها اقتصاديًا، وليقينهم أنها تتحمّل خسائرَ تشغيلهم.

ثم إنّ هذه البنية الاقتصاديّة من شأنها لفظُ استخدام وسائل إنتاج أكثر تطوّرًا، لأنّ هذه ستزيد عددَ العمّال الفائضين عن ضرورات الإنتاج. وبالتالي ستظلّ سوريا تتخلّف ما بقيتْ هذه البنية، وسيطّرد تراجعُ «العدالة الاجتماعيّة» بدليل الفارق بين ما كانت عليه قبل عقود والآن.

هذا، في اعتقادي، شكلٌ من الممارسة العمليّة لما يطالب به ياسين في مادّته، ويسمّيه «نقدَ النقد الليبراليّ.» فهذا النقد يعني أنّ على اليسار الكفَّ عن ربط كلِّ مَنْ يَطرح برنامجًا رأسماليًا لتطوير سوريا بـ«المحافظين الجدد.» هذه العدّة الرخيصة لا تسهم في إضعاف المحافظين الجدد، بل في عرقلة الفعل السياسيّ لتطوير سوريا.

٢ ـ كلّ العناصر التي حدّدتْها غالبيّةُ المقالات مقوِّماتٍ لليسار ليست يساريّةً صرفًا بقدر ما يتشارك فيها مع يمينه. وهي كليّةٌ واحدةٌ لا تتجزّأ، تتكامل فيها الديموقراطيّةُ والعلمانيّةُ والعدالة الاجتماعيّة.

ما قيل أعلاه عن العدالة الاجتماعيّة يبيّن أنها تتحقّق بتطوير البنية الاقتصاديّة. وهذا يتمّ، بشكله الأمثل، عبر ارتكازه على ثلاث قواعد: ١) تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة، ٢) الفصل بين السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة تأمينًا لسيادة القانون، ٣) الديموقراطيّة السياسيّة بما تتضمّنه من مراقبة الأحزاب لعمل الحكومة، ولبعضها بعضًا، وما تفرضه حريّةُ الصحافة من شفافية على صعيد سلوك المؤسّسات والأفراد. هذا التطوير يمهِّد لتحقيق العدالة الاجتماعيّة بالشكل القائم في البلدان المتطوّرة، ويرسي الأساسَ لدفاع اليسار عن مصالح مَن تهمّشهم الرأسماليّةُ.

وفي ما يخصّ الديموقراطيّة، فإني أستغرب كيف يكون اليسار ديموقراطيًا إنْ لم يوجدْ في مجتمع تتوافر فيه الديموقراطيّةُ السياسيّة. وبالتالي فإنّ كلّ المقالاتِ التي تحدّثتْ عن ضرورة ديموقراطيّة اليسار لم تحدِّدْ سمةً خاصّةً باليسار بقدر ما كانت تنصح اليسارَ التقليديّ ببذل الجهد للتحوّل عن ديكتاتوريّته السابقة. وما لم يُقلعْ هذا اليسار نهائيًا عن ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، فستظلّ ديموقراطيتُه لفظيّة؛ ذلك لأنّ مَن يسيطر على وسائل الإنتاج يسيطر على علاقات الإنتاج، ومن ثم يسيِّر العلاقاتِ الاجتماعيّة بطريقةٍ تظلّ تخدمه. هذا هو الأساس الماديّ لديكتاتوريّة السلطة الاشتراكيّة على المجتمع باسم «العدالة الاجتماعيّة»: فهي لا تتمسّك بهذه العدالة حبًا بها، بل لأنها تحافظ

من خلالها على شكل من التوازنات الاجتماعيّة عبر الإنفاق على المجتمع من جيبه، وعلى حساب تطوّره، لتظلّ ممسكة به سياسيًا.

إذن، على اليسار الذي يتبنّى الديموقراطيّة أن يتخلّى عن التفكير في السيطرة على جهاز الدولة إنْ فاز بالانتخابات. فاحترامُ الديموقراطيّة هو احترامُ أسسها، الذي يشكّل الفصلُ بين السلطات جزءًا لا يتجزّأ منها. والفوز الانتخابيّ يعطي صاحبَه الحقَّ في تشكيل الحكومة؛ أما تجاوزُ ذلك إلى السيطرة على الدولة فيجعل من الفائز سلطةً لأنه سيسيطر على الجيش والشرطة لفرض قراراته على المجتمع. وأما اليسار المصرّ على ثوريّته، فأتمنّى أن يظل شريفًا كلينين ويرفضَ الديموقراطيّة مبدأً لتداول السلطة.

لقد كان لينين واضحًا وصادقًا في رسالته، وهي أنه يريد الإفادةَ من البرلمان كوسيلةٍ للقضاء على البورجوازيّة وديموقراطيّتها ـ بما فيها البرلمان. ولهذا عندما حدثت انتخاباتُ الجمعيّة التأسيسيّة بعيْد ثورة أكتوبر، وفازت البورجوازيّة بالأغلبيّة، رفض النتائجَ وحلّ الجمعيّة. فالبلاشفة لم يشكّلوا الحكومة بالانتخابات، التي لا يعترفون بها أصلاً، بل استولوا على السلطة بالثورة؛ لذا من الطبيعيّ ألاّ يسمحوا لأعدائهم بتجريدهم من السلطة بالانتخابات.

هذا الكلام موجّه إلى الشيوعيين الثوريين، وإلى أشقّائهم الإسلاميين، الذين يقول عنهم د. جورج جقمان: «مع بداية أو منتصف السبعينيّات وجدنا عودةً إلى دعوات سابقة (كدعوة الكواكبي مثلاً) لإصلاح النظام السياسيّ باتجاهٍ ديموقراطيّ. ومازالت هذه الدعواتُ قائمة حتى اليوم، وانضمّ إليها...عددٌ من التيّارات والأحزاب الإسلاميّة، ولاسيّما الإخوان المسلمون...» (الجزء الأوّل من الملفّ) حديثُ جقمان عن العدالة الاجتماعيّة صحيحٌ بالعامّ، وغيرُ تقليديّ، لكنْ يغيب عنه كونُ «الإخوان» الوجهَ الشابَّ لديكتاتوريّة أنظمتنا الهرمة. قد يعود ذلك إلى غياب الدولة وحضور السلطة بكثافة عندنا؛ ولهذا كان التمهيد بلينين ضروريًا للتمييز بين السلطة ـ الديكتاتوريّةِ بطبيعتها لكونها توحّد في ذاتها بين الدولة والحكومة ـ والنظام الديموقراطيّ الذي يفصل بينهما.

لا شك في أنّ هناك كتّابًا ومفكّرين متديّنين يطالبون بدمقرطة أنظمتنا السياسيّة. لكنّ سياسيي الإخوان المسلمين لا يطرحون ذلك جزءًا من برنامج ديموقراطيّ متكامل يثقّفون به كوادرَهم وجمهورَهم والمجتمعَ ككلّ، بل يطرحونه تحريضًا ضدّ النظام، ولإيهام الجمهور بأنهم ديموقراطيّون. إنّ ديموقراطيّة الإخوان تقتصر على القبول بصناديق الاقتراع، التي تعني عندهم أنّ فوزهم بـ ٥١٪ عبارة عن تفويض شعبيّ لتطبيق «الإسلام هو الحلّ،» وللاستيلاء على السلطة عبر الميليشيا الشعبيّة. وهذا ما قد يكرّر تجربةَ الجزائر إنْ ظلّ الجيشُ متماسكًا ضدّهم. وسواء ظلّ متماسكًا أو لا، فسيجد المجتمعُ نفسَه أمام كارثتين يصعب الجزمُ بأيّهما أفظع.

من الطبيعيّ أن يدعو الديموقراطيّون إلى الفصل بين السلطات الثلاث، وأن يثقّفوا المواطنين بأهميّته. أما الإخوان المسلمون، في مصر مثلاً، فيندّدون بتدخّل السلطة في القضاء، ويؤيّدون استقلالَه عنها في الإشراف على الانتخابات مادام سيحاول منعَها من التزوير، لكنهم لا يَدْعون إلى إقامة نظام قضائيّ مدنيّ مستقلّ عن كلّ سلطة، لأنهم يريدون إقامة نظام قضائيّ إسلاميّ يتبع لهم. كما يدعو الديموقراطيّون إلى إقامة دولةٍ مدنيّةٍ يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات، بغضّ النظر عن الدين والجنس والمعتقد. أما الإخوان المسلمون فضدّ هذه الدولة جملةً وتفصيلاً، لتناقضها مع إسلاميّتهم التي تميّز بين المذاهب الإسلاميّة نفسها (لا الأديان فحسب). هذا التناقض، الذي لا يمكن التوفيقُ بين طرفيه، اجترح الإخوانُ المسلمون في سوريا معجزةَ «التوفيق» بينهما بموافقتهم مع السيّد عبد الحليم خدّام في «جبهة الخلاص» على أنّ «المواطنة مناطُ الحقوق والواجبات.» غير أنّ التزامهم الفعليّ بمناط المواطنة يعني أنهم ما عادوا يفرّقون بين السوريين بالدين أو الطائفة أو الجنس، فكيف ينسجم هذا مع كونهم حزبًا للمسلمين لا للمسيحيين... بل للسنّة فقط؟

ولمعاينة حقيقة ديموقراطيّة الإخوان، تكفي تجربةُ فرعهم الوحيد الذي فاز بالانتخابات: حماس. معلوم أنّ غالبيّة أهالي غزّة كانت تؤيّدها قبل استيلائها عليها، فلماذا تَفرض عليهم تطبيقَ الشريعة؟ ولا تقتصر ديكتاتوريّتُها على أهالي غزّة في الجانب الاجتماعيّ، بل تتعدّاه إلى السياسيّ، وليس فقط على الجبهتين الشعبيّة والديموقراطيّة العلمانيّتيْن، بل على شقيقتها التوأم، حركة الجهاد الإسلاميّ، أيضًا.

خاتمة

لم أتحدّثْ هنا عن العلمانيّة لبداهة كونها مكوّنًا أصيلاً من مكوّنات الديموقراطيّة في كلّ مقالات الملفّ. ومع أنّ مداها مرتبط بثقافة المجتمع، إلا أنّ للفعل السياسيّ دورًا حاسمًا فيها. صحيح أنها لا تَخلق بمفردها هويّة سياسيّة، لكونها ليست اتجاهًا سياسيًا أصلاً بل نمطٌ من الحياة الاجتماعيّة يستوعب ما ينعكس من الاختلاف في حريّة الاعتقاد الفرديّ. غير أنّ الهويّة السياسيّة التي لا تُبرزها ستظلّ ديموقراطيّتُها منقوصة، إنْ لم يكن مشكوكًا فيها. فالديموقراطيّة المنشودة، المضمَرة في كلّ مقالات الملفّ، هي الديموقراطيّة المدنيّة: ديموقراطيّة المواطنة وحريّة الاعتقاد والفصل بين السلطات وتساوي المواطنين أمام القانون وتبادُل الحكم عبر الانتخابات. بهذا يتوضّح ما ينبغي أنه قد بات واضحًا في ما يخصّ الوحدة السياسيّة لليمين واليسار: إنها وحدة الاتجاه الديموقراطيّ المدنيّ، بيمينه ويساره.

دمشق